

الْأَرجُونَةُ الْفَرَضِيَّةُ

نظم الإمام

أبي عبد الله بن إبراهيم بن الشران الأندلسي الغرناطي

كان حيًا سنة 834هـ - 1434م



اعتنى بها

الأستاذ الدكتور موسى بن عيّل

الرجُوزة الفَضِيّة

لَهُ الْحَمْدُ
لِلَّهِ الْكَبِيرِ
لِلَّهِ الْكَبِيرِ

الْأَجْوَذَةُ الْفَرَضِيَّةُ

نظم الإمام

أبي عبد الله بن إبراهيم بن الشران الأندلسى الغناطي

اعتنى بها

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

جميع الحقوق محفوظة ©

[للمحقق والموقع الرسمي للأستاذ الدكتور موسى إسماعيل]

مُقَدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله رب العالمين، وصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خاتَمِ النَّبِيِّنَ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أما بعد: فإنَّ علم المواريث من أهم أبواب الفقه الإسلامي وأجلها،
والأرجوزة الفرضية للشيخ ابن الشَّرَّاَنِ حوت مسائل الميراث بأسوب
تعليمي رصين قوي، ولغة راقية، وكلمات عذبة؛ لخُصُّ فيها كتاب القاضي
أبي بكر عبد الله بن يحيى بن زكريا الأنصارى، المسماى بـ «خلاصة الباحثين
في حصر حالات الوارثين».

وهي أرجوزة مختصرة، لكنَّها كثيرة الفائدة، مناسبة للتعليم، إذ يسهل
على طلاب العلم حفظها وفهمها.

وأسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا لما فيه رضاه، بمنه وكرمه، آمين،
والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

ترجمة ابن الشران الغرناطي⁽¹⁾

هو أبو عبد الله محمد بن أبي إسحاق إبراهيم الشّرّان الأندلسي الغرناطي المالكي. الإمام الفرضي، وقاضي الجماعة بغرناطة، والشّاعر.

وصفه الإمام المقرّي في نفح الطّيب بقوله: «الشّيخ الفقيه الرئيس الصدر، العلّامة العماد، الذّخر الأرفع، العلم الأوحد، الأميد الأسرى، الذي لا يجاري في الإنشاد والاختراع كلاماً جزلاً، وقولاً فصلاً، رئيس الكتبة بالحضره العلية، أبو عبد الله ابن الشّيخ الفاضل الماجد الأعزّ الأرفع الأوجه أبي إسحاق، كان حيّاً سنة سبع وثلاثين وثمانمائة (783هـ)، هذا كلام بعض الأندلسيين فيه.

وقال القلصادي في حّقه: هو الفقيه الوجيه الليثي اليقظ الأدري، الأديب الأحظى، الرئيس النّبيل الأرقى، وحيد عصره وأوانه، وفريد دهره وأقرانه، أبو عبد الله محمد الشّرّان الغرناطي، تغمده الله برحمته».

(1) له ترجمة في: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (1/133 - 145)، ونيل الابتهاج بتطریز الديباچ (ص: 533 - 534)، ومعجم المؤلفين (8/203).

الأرجوزة الفرضية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الناظم]

1. بِحَمْدِ خَيْرِ الْوَارِثِينَ أَبْتَدِي
وَبِالسَّرَّاجِ النَّبُوِيِّ أَهْتَدِي
2. مُحَمَّدٌ وَصَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِهِ
وَرَأَيْهُ فِي عِلْمِهِ وَرُزْهِهِ
3. صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ بَدْرِ أَضَا^أ
وَخَصَّ شَهَبَ الْهَدْيِ مِنْهُمْ بِالرِّضَى
4. وَبَعْدَ فَالْحَضْرُ عَلَى الْفَرَائِضِ
وَعَلِمَهَا فِي الدِّينِ غَيْرُ غَامِضِ
5. وَحَبَّذَا الْخَلَاصَةُ الْأُوْسِيَّةُ
فِي جَمِيعِهَا الْبَسَائِطُ الْأَرْتِيَّةُ
6. وَإِنَّ بَعْضَ الطَّالِبِينَ رَامَاهَا
تَسْهِيلَ حِفْظِهَا لَهُ اِنْتِظَاماً
7. وَقَدْ أَجَبْتُ قَاصِرًا مُعْتَرِفًا
وَقُلْتُ وَاللَّهُ وَلِيَّ وَكَفَى

[الوارثون والوارثات وأحوالهم]

8. ذُكُورُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِيمَا اعْتَمَدَاهَا
عِشْرُونَ وَالْأَنَاثُ عَشْرُ عَدَدًا
9. فَفِي الذُّكُورِ الْأَبُّ بِالْكِتَابِ
نَصًا وَلَا يَسْقُطُ بِالْحِجَابِ
10. وَأَرْبَعُ حَالَاتٍ إِنْ يَنْفَرِذُ
فَهُوَ بِتَعْصِيمِ الْجَمِيعِ يَسْتَبِدُ
11. أَوْ مَعَ ذِي فَرْضِ سِوَى جِنْسِ ابْنَةِ
أَوْ جِنْسِ بْنَتِ ابْنِ فِي الْبَقِيَّةِ

- أَوْ مَعَ مُسْتَشْنِي فَسُدْسٌ وَاجِبَةٌ . 12
- أَوْ مَعَ جِنْسِ ابْنٍ أَوْ ابْنِهِ فَلَهُ . 13
- وَوَالِدُ الْوَالِدِ سُنَّةٌ وَمَا عَلَّا . 14
- مَا لَمْ يَقُعْ فَضْلٌ بِأُنْثَى وَالْأَبْ . 15
- حَالَاتُهُ سَبْعٌ فَأَرْبَعٌ كَمَا . 16
- أَوْ مَعَ إِخَاءٍ قُرْبَتِينِ أَوْ لِأَبْ . 17
- أَوْ مَعْ صِنْفٍ مِنْهُمَا وَمَعَ ذِي . 18
- سُدْسُ الْجَمِيعِ ثُلُثُ الْبَقِيَّةِ . 19
- أَوْ مَعْ كِلَّا الصِّنْفَيْنِ إِذْ قَدْ احْتَسَبَ . 20
- فَالنَّتْقُصُ فِي الْقُسْمِ وَالْأَبْنُ بِالْكِتَابِ . 21
- فَالْجَمْعُ فِي افْرَادِ الْمَالِ . 22
- وَقَسْمُهُ تَفَاضُلًا مَعَ الْإِنَاثِ . 23
- وَمِثْلُهُ ابْنُ الْإِبْنِ فِي حَالَاتِهِ . 24
- وَحَجْبُهُ بِابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ عَلَّا . 25
- وَهَكَذَا أَخْ لِأَمْ وَلِأَبْ . 26
- وَزَادَ حَالًا سَابِعًا بِالشَّرِكَةِ . 27
- وَاحْجُبُهُ بِالْفَرْضِ الَّذِي يَسْتَعْرُقُ . 28
- فَرْضًا وَمَا يُفْضِلُ فَهُوَ عَاصِبُهُ
السُّدْسُ فَرْضًا وَكَفَى فِي الْمَسْأَلَةِ
فَأَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ
يُسْقِطُهُ كَذَاكَ جَذْ أَقْرَبَ
لِأَبِ فِي التَّقْسِيمِ قَدْ تَقَدَّمَا
فَالثُّلُثُ إِنْ لَمْ يَرْجِحْ الْقُسْمُ وَجَبْ
فَرْضِ فَمَا اسْتَرْجَحَهُ فَلْيَأْخُذْ
قِسْمَتُهَا إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ
صِنْفُ شَقِيقٍ مِنْهُمَا بِمِنْ لِأَبْ
حَالَاتُهُ سِتٌّ وَمَا لَهُ انْجِهَابٌ
وَالْقُسْمُ بِالْمِثْلِ مَعَ الْأَمْثَالِ
وَفِي الْمُبَقَّى بَعْدِ ذِي الْفَرْضِ التَّلَاثِ
وَاعْتَمَدَ الْإِجْمَاعُ فِي إِثْبَاتِهِ
عَنْهُ أَوِ الْفَرْضِ إِذَا مَا اسْتَأْصَلَ
فِي الصُّورِ السِّتِّ وَبِالذِّكْرِ وَجَبْ
لِإِحْوَةِ لِأَمْ فِي الْمُشْتَرِكَةِ
أَوْ وَاحِدٍ مِنَ الْأُولَى قَدْ سَبَقُوا

29. إلا مع الجد في المماثلة
بالمالكيّة أفض بالأسقاط له
30. والأخ للوالد في التوريث
أثبت بالإجماع والحدّيث
31. وبالشّقيق حجبه كذلك
بالجديّة في التي اتّم لمالك
32. والجنس من شقيقة إن صحّه
جنس ابنة أو ابنة ابن حجبه
33. حالاته كالأبن ثم زادا
سادعاً لخضتها انتقادا
34. وذاك ما يبقى بحث الجد
مع شقيقة به تعتد
35. وبهما ابن الأخ ممن قد مضى
والأخ للوالد حجبه اقتضى
36. كذلك بجدي أو بأخت لأب
عصبة أو بابن صنو أقرب
37. والعم وابن العم أيضا بهما
وصنو جد وابنة مثلهما
38. وارث كل واحد من هؤلا
يسقطه من قبله على الولا
39. والقربيان تُسقطان القرابة
من كلامهم عند استواء الرتبة
40. وراغ كل ابن مضى إلى انسفال
حكمًا وأسقط سافلاً منهم بعاف
41. وكُل من يحجبه ذو حاجب
فالحجب بالأول فيه واجب
42. وكُل واحد من العشرة قد
تعين المال له إذا انفرد
43. والقسم في التعداد بالسوية
والحالتان إن تكون بقيمة
44. يسقطه حجبًا عموداً الاتساب
والأخ للأم اتفاقاً بالكتاب
45. وفرضه السادس في الانفراد
والقسم في الثلث مع التعداد

46. وَحُكْمُ ذَا التَّعْدِيْدِ الْمَذْكُورِ
47. وَالزَّرْفُجُ بِالْتَّصِّ مِنَ الْقُرْآنِ
48. النِّصْفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ وَلَدْ
49. وَمَعَهُ الرُّبْعُ وَمَوْلَى النِّعْمَةِ
50. وَحَجْبُهُ عَنْ جُمْلَةِ الْأَرْضِ يَحْبُّ
51. وَمِثْلُهُ مَوْلَى الْوَلَا فِيمَا بِهِ
52. حَالَاتُ الْإِثْنَيْنِ كَعِمٌ وَاقِصِدٌ
53. وَالْأُمُّ بِالْقُرْآنِ أَوْلُ الْإِنْسَانِ
54. فَإِنْ تَكُنْ مَعَ ابْنِ أَوْ مَعْ بُنْتِ
55. أَوْ وَلَدِ ابْنِ مَا انْتَهَى
56. وَثُلُثُ بَاقٍ مَعَ غَرَّا وَيْنِ
57. وَأَمُّ الْأُمُّ سُنْنَةٌ وَإِنْ عَلِمْ
58. بِذَكْرٍ وَأَسْقَطُهَا حَجْبًا
59. وَالْجَدَّةُ الْأُخْرَى يَأْجُمَاعُ النَّظرِ
60. وَأَسْقَطُوا تَوْرِيْهَا بِالْأَبَوَيْنِ
61. وَالسُّدُّسُ لِلثَّتَّيْنِ إِنْ تَجْتَمِعَا
62. وَالْبِنْتُ دُونَ مُسْقِطٍ بِالْذَّكَرِ
- تَسْوِيْةُ الْإِنْسَانِ بِالْذَّكَرِ
- دُونَ سُقْوَطٍ وَلَهُ حَالَانِ
- أَوْ وَلَدُ ابْنِ مَا تَوَالَى وَاطَّرْدَ
- أُثْبَتَ فِي مِيرَاثِهِ بِالسُّنْنَةِ
- بِابْنِ أَخِ الْجَدِّ وَمَنْ بِهِ حُجْبٌ
- خُصْصَ لِكِنْ زَدْهُ فِي حُجَّابِهِ
- نِسْبَةُ الْإِشْتِرَاكِ فِي التَّعْدِيْدِ
- لَهَا وَلَا تَسْقُطُ حَالَاتُ ثَلَاثَ
- أَوْ زَايِدٍ عَلَى أَخِّ أَوْ أَخْتِ
- فَإِرْثُهَا سُدْسٌ وَلَا فَيْوَفَى ثُلُثُهَا
- حَيْثُ أَبٌ وَأَحَدُ الرَّزْوَجَيْنِ
- فَأَجْمَعُوا مَا لَمْ تَكُنْ قَدْ فُصِّلَتْ
- الْأُمُّ وَالْأَقْعَدُ مِنْهَا فُرْبَا
- وَإِنْ عَلِمْ مَا لَمْ يَقْعُ فَصُلْ ذَكَرٌ
- كَذَاكَ بِالْقُرْبَى مِنَ النَّاحِيَيْنِ
- وَمَنْ تَفَرَّدَتْ حَوْنَةُ أَجْمَعَا
- وَأَفْضَلَ لَهَا إِنْ تَنْفَرِدُ بِالشَّطْرِ

- وَقِسْمَةُ الْثُلَثِينِ فِي الْمُمَائِلَةِ . 63
- وَبِنْتُ الْابْنِ وَرِثْتُ بِالسُّنَّةِ . 64
- لَكِنْ لَهَا تَفَاضُلٌ فِيمَا فَضَلَ . 65
- وَأَجْمَعُوا عَلَى ابْنَةِ ابْنِ سَفْلًا . 66
- كَذَاكَ بُنْتًا ابْنِ عَلَا فَأَكْثَرًا . 67
- كُلُّتَاهُمَا تَبَعُ فِي الْمِيرَاثِ . 68
- وَمَعَهَا أُوْمَعَ بِنْتَ ابْنِ عَلَا . 69
- وَالْأَرْثُ وَحْيَا لِلشَّرِيقَةِ يَجِبُ . 70
- لَكِنَّهَا فِي الْفَرْضِ حَيْثُ اسْتَوَى . 71
- حَالَاتُهَا كَالْبِنْتِ فِيمَا فُرِضَ . 72
- وَزِدَ لَهَا التَّعْصِيبَ حَالًا بَعْدَ ذَاكَ . 73
- وَرَاعَ أَخْتَهَا لِأَبِ إِجْمَاعًا . 74
- كَذَا شَرِيقَ أَوْ شَرِيقَةَ عَدَدُ . 75
- لَكِنْ لَهَا مَعَ أَخِيهَا الشِّرْكَةُ . 76
- مِنْ صُورِ الْأُولَى وَزِدُهَا حَالَتَيْنِ . 77
- وَمَعَهَا مِنْ بَعْدِ أَحَدٍ نَصْفِهَا . 78
- وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ غَدَتْ فِي كُلِّ حَالٍ . 79

- وَالْقُولُ فِي الرَّوْجَةِ كَالرَّفْجِ سَوَى . 80
 حَالَيْهِ وَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ سَوَا
- وَنَصْفُ مَا لِلرَّفْجِ فِي حَالَيْهِ . 81
 لَهَا فَقِيسْ تَمْثِيلَهَا عَلَيْهِ
- وَمِثْلُ مَوْلَى نِعْمَةٍ مَوْلَاتُهَا . 82
 مُثْبِتُهَا مُسْقِطُهَا حَالَاتُهَا
- فَهَذِهِ الْحَالَاتُ بِاسْتِفْصَاصِ الْبَيَانِ . 83
 سُثُونَ فِي اثْنَيْنِ وَبَعْدَهَا اثْتَانٌ
- وَالْأَنْصِبَا أَلْقَابُهَا الْمُقَدَّرَةُ . 84
 وَمَا سِوَاهَا خَمْسَةٌ وَعَشْرَةً
- وَهِيَ جَمِيعُ الْمَالِ قَسْمُ الْمَالِ . 85
 عَلَى تَفَاضُلٍ أَوْ اعْتِدَالٍ
- جَمِيعُ مَا عَنِ الْفُرْوَضِ قَدْ بَقِيَ . 86
 الْقَسْمُ فِيهِ مِثْلٌ قَسْمُ الْأُسْبِقِ
- ثُلُثُهُ الْأَرْجَحُ مِنْ حَظَّيْنِ . 87
 وَمِنْ ثَلَاثَةٍ وَزِدٍ ثُلَثَيْنِ
- ثُمَّ نِصْفُ ثُلُثٍ رُبْعُ سُدُّسٍ . 88
 ثُمَّنْ فَحَصِّلْ أَيْهَا الْحَبْرُ النَّدِسُ

[الخاتمة]

- وَهَا هُنَا أَتَمْمَتْ مَا قَصَدْتُ . 89
 وَقَدْ وَفَيْتُ بِالَّذِي وَعَدْتُ
- أُرْجُوَزَةُ ثَيَّثُ مِنْ شُطُورِهَا . 90
 فَرَاقَ مَشْنَى السِّلْكِ مِنْ سُطُورِهَا
- وَعَدْهَا الْمُرْزُدُوْجُ النِّظَامِ . 91
 عَدْ فَتَاهُ الْحَيِّ لِلْحَمَامِ
- لَخَضَتُهَا خُلَاصَةً لِلْبَاحِثِيْنِ . 92
 عَنْ حَصْرِ حَالَاتِ جَمِيعِ الْوَارِثِيْنِ
- تَابَعْتُ فِيهَا الْأَصْلَ إِلَّا بَعْضَهُ . 93
 مِمَّا اقْتَضَى النَّقْدُ عَلَيْهِ نَقْضَهُ
- وَرُبَّمَا جَاوَزَ فَرْعُ أَصْلًا . 94
 لَكِنَّمَا السَّابِقُ حَازَ الْخَضْلَا

95. وَإِنْ قَصْدِي صَفْحَ مَنْ تَصَفَّحَهُ
وَمَا رَأَهُ مِنْ فَسَادٍ أَصْلَحَهُ
96. فَالنَّظَمُ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي الْفَهْمِ
مَضِيقَةٌ لَا سِيَّمَا فِي الْعِلْمِ
97. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلِ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ
لِلَّهِ أَهْلِ الْحَمْدِ وَفِي ابْتِدَاءِ
98. وَالصَّلَوَاتُ الْوَاكِفَاتُ السُّجُبُ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالصَّحْبِ
99. مَا مَدَّتِ الْأَمَالُ رَاحَتَهَا
لَوَارِثُ الْأَرْضِ وَمَنْ عَلَيْهَا

مُتَّ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



فهرس المصادر والمراجع

1. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقرري التلمساني (ت1041هـ)، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد العظيم شلبي مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1358هـ - 1939م.
2. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت1408هـ)، مكتبة المتنبي، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
3. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد التنبكتي، (ت1036هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط: 2، 2000م.

